الأربعاء ٢٠ شوّال ١٤٤٧ هـ - 8 أبريل 2026 م

## أخبار النافذة

فوائد الديون تقفز إلى 1.6 تريليون جنيه وتبتلع 55.2% من مصروفات الدولة والدة المعتقلة سمية ماهر توجه رسالة للقاضي بعد حكم السجن 10 سنوات.. "سوف نراك يوم القيامة" اقتحام عناصر "وادي النطرون" وتغريب 14 معتقلًا بعد احتجاجات على اعتقال زوجة المعتقل عبدالله عباس"حولدمان ساكس" تتوقع زيادة التضخم والفائدة البنكية ورفع جديد للوقود في أكتوبر اتهامات إيرانية لإسرائيل بمحاولة تفجير التهدئة لشعورها بانتصار طهران برلمان السيسي يعد قانونا جديدا لتقييد السوشيال ميديا يفاقم القمع الرقمي صمود إيران رغم الدمار يعيد رسم نظرية الردع في المنطقة ويكسر وهم الحسم الأمريكي الإسرائيلي السريع إصابات وتعليق الإنتاج بعد هجوم حوي على منشأة غاز بالإمارات

Submit

Submit

- الرئيسية
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - ميديا



# فوائد الديون تقفز إلى 1.6 تريليون جنيه وتبتلع 55.2% من مصروفات الدولة

الأربعاء 8 أبريل 2026 11:00 م

لم يعـد بند فوائد الديون في الموازنة المصـرية مجرد رقم كبير يمر داخل الجداول المالية من دون أثر مباشـر على حياة الناس، لأن القفزة الأخيرة إلى 1.631 تريليون جنيه خلال الفترة من يوليو إلى فبراير من العـام المالي 2025/2026 كشـفت أن الدولة باتت تنفق على خدمة الدين أكثر مما تنفقه على القطاعات التي تمس حياة المواطن اليومية.

وزارة الماليـة أظهرت أن إجمالي المصـروفات خلال هذه الفترة بلغ 2.954 تريليون جنيه، ما يعني أن فوائـد الديون وحدها اسـتحوذت على 55.2% من الإنفاق العام.

هـذا التحول لا يعكس فقط تضـخم عبء الاسـتدانة، بل يعكس أيضًا انتقال الموازنة إلى وضع تصـبح فيه الأولوية الفعلية للدائن لا للمواطن. وعنـدما يذهب أكثر من نصف ما تنفقه الدولة إلى الفوائد، فإن الحديث عن تحسـين الخدمات أو توسـيع الحماية الاجتماعية أو تخفيف الغلاء يصبح أقل من تعهد سياسي وأكثر من عبء مؤجل لا يجد تمويلًا كافيًا.

هذه الصورة تصـبح أكثر قسوة عندما توضع في سياق السنوات الأخيرة، لأن الفترة نفسها من العام السابق سجلت فوائد بنحو 1.2 تريليون جنيه بنسبة 52.4% من المصروفات، ما يعني أن الصعود ليس حادثًا استثنائيًا بل مسارًا متصلًا يلتهم مساحة الإنفاق عامًا بعد عام.

ومع كـل زيادة جديـدة في هـذا البنـد، تضـيق قـدرة الدولـة على توجيه الموارد إلى التعليم والصـحة والأجور والـدعم، ويتحول المواطن إلى الطرف الـذي يـدفع الثمن مرتين، مرة عبر الضـرائب والرسوم والأسـعار، ومرة عبر تراجع مسـتوى الخـدمات العامة التي يفترض أن تقوم الموازنة بحمايتها.

ولذلك فإن وصول الفوائد إلى هذا المسـتوى لا ينبغي التعامل معه بوصـفه مسألة فنية تخص خبراء المالية فقط، بل بوصـفه تطورًا سياسـيًا واجتماعيًا يشرح لماذا تتراجع قدرة الدولة على تخفيف أثر الأزمة على الناس رغم اتساع الجباية واستمرار الاقتراض.

## قفزة الفوائد تؤكد أن خدمة الدين صارت البند الأول في الموازنة

ثم تكشف المقارنة المباشرة بين الرقمين أن خدمة الدين لم تعد مجرد بند كبير داخل الموازنة، بل صارت البند الأكثر استنزافًا للمال العام. فحين ترتفع الفوائد من 1.2 تريليون جنيه إلى 1.631 تريليون جنيه خلال عام واحـد تقريبًا، فإن الزيادة لا تعكس فقط كلفة الدين القائم، بل تعكس أيضًا استمرار الاعتماد على الاقتراض بكلفة مرتفعة.

وبعد هذه القفزة، يصـبح من الصـعب الدفاع عن الخطاب الرسمي الذي يكرر أن الأوضاع تتجه إلى الاستقرار، لأن الموازنة نفسها تقول إن الدولـة تنفق على الفوائـد أكثر ممـا تنفق على أي أولويـة اجتماعيـة أخرى. المبـادرة المصـرية للحقوق الشخصـية وصـفت مشـروع موازنة 2025/2026 بأنه موازنة في قبضة الديون، وقالت إن 58% من القروض الجديدة يذهب أصلًا إلى خدمة الديون القائمة.

كما أن اتساع هـذا البنـد لا يبقى محصورًا داخل وزارة المالية، لأنه يضـغط على كل بند آخر في الإنفاق. وحين تصـبح الفوائد قريبة من ابتلاع نصف أو أكثر من المصـروفات، فإن أي زيادة مطلوبـة في الأجور أو الـدعم أو الاسـتثمارات العامـة تجد نفسـها أمام سؤال التمويل. وهنا لا تعود الأزمة أزمة حسابات فقط، بل أزمة أولويات فرضها هيكل الدين نفسه على الدولة والمجتمع معًا.

وفي هـذا السـياق، قـال الخبير الاقتصـادي مـدحت نافع إن الخطر الحقيقي في الاقتصاد المصـري ما زال متركزًا في الـدين وفي الأعطاب

الهيكلية المرتبطة به، لا في المؤشرات التي قد تبدو متحسنة على الورق لفترة محدودة. اهمية هذا التقدير انه يشرح لماذا لا تنعكس بعض التحسينات الظاهرية على معيشة الناس، لأن عبء الدين يواصل سحب الموارد من داخل الموازنة.

## المواطن يدفع الثمن من التعليم والصحة والخدمات الأساسية

ثم يظهر الأثر الأكثر مباشرة على المواطن عندما توضع فوائد الديون في مواجهة الإنفاق الاجتماعي. مركز حلول للسياسات البديلة قدّر أن نصيب الفرد من فوائد الديون في موازنة 2025/2026 يبلغ 21,223 جنيهًا سنويًا، بينما لا يتجاوز نصيب الفرد من التعليم 2,910 جنيهات، ومن الصحة 2,274 جنيهًا فقط. هذه المقارنة تكشف بوضوح أين تذهب الموارد أولًا.

وبسبب هذا الاختلال، لا يحتاج المواطن إلى قراءة وثائق الموازنة حتى يشعر بالأثر، لأن النتيجة تظهر في مدرسة مزدحمة، ومستشفى ضعيف التجهيز، وخدمة عامة تتراجع جودتها رغم اتساع الإنفاق الكلي للدولة. هيومن رايتس ووتش قالت إن تراجع التمويل في مصر يقوض الحق في التعليم والرعاية الصحية، وإن المخصصات ما زالت دون الالتزامات الدستورية المطلوبة.

كما أن هذا الضغط لا يتوقف عند نقص الخدمة فقط، بل يمتد إلى مستوى المعيشة نفسه، لأن الحكومة حين تعجز عن توسيع الإنفاق الاجتماعي تضطر إلى ترك المواطن يواجه السوق وحده. وهكذا يصبح عبء الديون حاضرًا في سعر الدواء، وفي تكلفة الدروس، وفي رداءة المرافق، وفي عجز الأسر عن تعويض ما لم تعد الدولة قادرة على توفيره بمستوى كافٍ.

وفي قراءة لهذا المسار، حذر الباحث الاقتصادي أحمد قطب من أن التهام خدمة الديون للإنفاق العام يدفع الحكومة إلى زيادة الضرائب وخفض الإنفاق وتقليص جودة الخدمات، لأن الموارد تُسحب أولًا إلى بند السداد. هذا الرأي يكتسب وزنه من توافقه مع الأرقام، لا من كونه توصيفًا سياسيًا فقط، لأن بنية الموازنة نفسها تؤكد هذا الاتجاه.

## الاقتراض يعيد إنتاج الأزمة ويضيق أي مساحة لانفراج حقيقي

ثم تزداد المشكلة تعقيدًا لأن ارتفاع الفوائد لا يستهلك الموارد فقط، بل يدفع الدولة إلى مزيد من الاقتراض لتغطية العجز وسداد الالتزامات القائمة. وهذه الحلقة تجعل الدين لا يعمل كبند مالي عابر، بل كآلية تعيد إنتاج الأزمة من داخلها. كلما زادت الفوائد، احتاجت الدولة إلى تمويل أكبر، وكلما زاد التمويل، ارتفعت الكلفة في دورة جديدة يصعب كسرها سريعًا.

وبعد ذلك، ينتقل العبء إلى المواطن بطرق غير مباشرة لكنها أشد وطأة. الدولة التي تحتاج إلى موارد أكبر لسداد الفوائد تضغط أكثر على الضرائب والرسوم، أو تخفض أنواعًا أخرى من الإنفاق، أو تؤجل تحسينات كانت ضرورية في الأجور والدعم والخدمات. وهكذا لا يدفع المواطن الدين من جيبه فقط، بل يدفعه أيضًا من خلال ضيق المعيشة وتراجع الحماية الاجتماعية.

كما أشار الباحث في الاقتصاد السياسي مصطفى يوسف إلى أن خدمة الديون الكبيرة تقلل قدرة الحكومة على توجيه الإنفاق إلى التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة، لأنها تستهلك معظم الإنفاق العام وتضعف تمويل البرامج الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. هذا التقدير يعبر بدقة عن معنى الأرقام الحالية، لأن المساحة المالية التي تحتاجها الدولة للتحسن تذهب أولًا إلى الدائنين.

وأخيرًا، فإن وصول فوائد الديون إلى 1.631 تريليون جنيه خلال ثمانية أشهر فقط لا يكشف مجرد أزمة مالية داخل الأوراق، بل يكشف أن الموازنة المصرية تتحرك بصورة متزايدة ضد مصلحة المواطن. الدولة تنفق أكثر، لكن المواطن لا يرى تحسنًا موازيًا في الخدمة أو الحماية أو مستوى المعيشة، لأن الجزء الأكبر من الإنفاق يذهب إلى خدمة الدين. وإذا استمر هذا المسار، فلن تبقى الأزمة مسألة تخص خبراء الاقتصاد فقط، بل ستتجسد أكثر في حياة الناس على شكل غلاء مزمن، وخدمات أضعف، وقدرة أقل للدولة على تخفيف الضغوط. عند هذه النقطة، لا يصبح السؤال كيف ارتفعت فوائد الديون فقط، بل لماذا يُطلب من المواطن كل مرة أن يتحمل نتائج سياسات لم يصنعها، ثم يُترك في النهاية أمام موازنة تعطي الأولوية للدائن قبل الإنسان.

**تقارير**

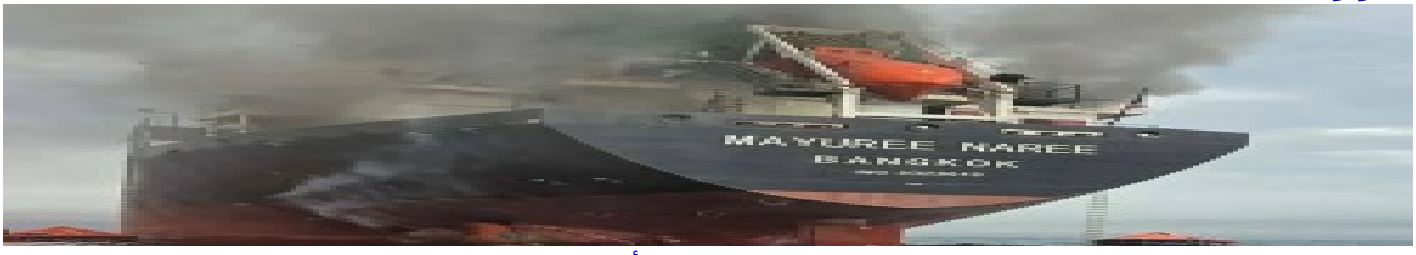


تدويل "حرب هرمز" هدف ترامب للفكاك من التكلفة العسكرية والاقتصادية لأمريكا

الاثنين 16 مارس 2026 08:30 م

**تقارير**

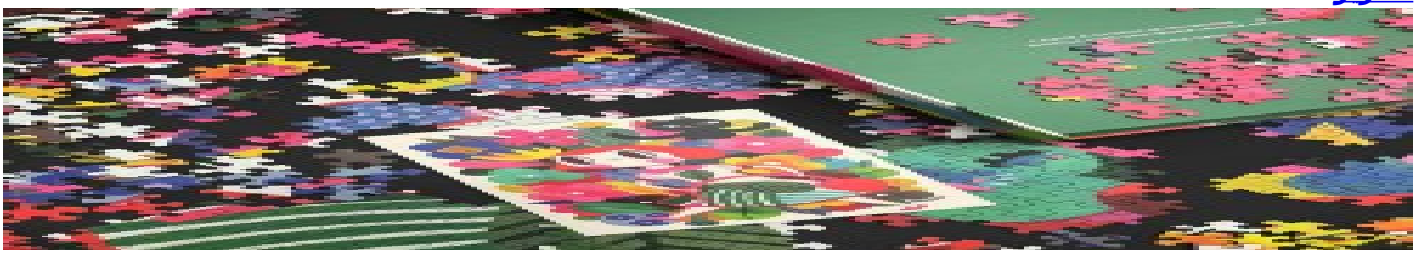

سونس || فوائد البازل للصحة النفسية في ثقافة اللهاث المستمر
الأحد 8 فبراير 2026 05:00 م

## مقالات متعلقة

؟يسيسلا مكح تحت موزأم داصتقلا يدقن "جايكام" مأ ..رلاود رايلم 52.6 دنع يخيراتي طايتحا

احتياطي تاريخي عند 52.6 مليار دولار.. أم "ماكياج" نقدي لاقتصاد مأزوم تحت حكم السسي؟

؟يسيسلا دهع يف مهلبقتسمو نييرصملا رضاح نهر مأ ةنزاوم لي ومت ...ةديدج ةنازخ نوذأ رايلم 75 حرطي يزكرملا كنبلا

البنك المركزي يطرح 75 مليار أذون خزانة جديدة... تمويل موازنة أم رهن حاضر المصريين ومستقبلهم في عهد السيسي؟

رصم يف يبنجلأا دقنلا ةمزأ قمع فشكت ةديدج تازفق :لكآتي هينجلاو طغضي رلاود

دولار يضغط والجنيه يتآكل: قفزات جديدة تكشف عمق أزمة النقد الأجنبي في مصر

؟ةيلودلا ماقرلأا لوقت اذام ..ةيتحتلا ةينبلا رلاود رايلم 600 نع ثدحتي طاعلا دبع ردب

بدر عبد العاطي يتحدث عن 600 مليار دولار للبنية التحتية.. ماذا تقول الأرقام الدولية؟

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

- 
- 
- 
- 
- 
- 

إشترك ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2026 ©